معان تطرح الأسئلة الصعبة!

العصر الأحد 12 رمضان 1423 - 17 نوفمبر 2002

تفاجأ الأردنيون وهم يتابعون أحداث مدينة معان من خلال الفضائيات العربية والتطورات المأساوية التي وصلت إلى دخول قوات الجيش بالآلاف إلى المدينة، وقصف جوي لجيوب يتحصن فيها المطلوبون!، في حين لم يلتفت الخبراء والمحللون وغالبية الشعب إلى الرواية الرسمية الهزيلة الغارقة في التناقضات الفاضحة حول الأحداث.

ويذكرنا مشهد معان اليوم، بهذه المدينة المناضلة التي ترفض محاولات القمع والإرهاب السلطوي، و التي تحمل بحق شرف الريادة في الدفاع عن ثوابت الأردنيين ومصالحهم، أمّا أبو سيّاف وأصحابه فما هم إلاّ ضحية وذريعة لعصابة – بات من الواجب الاعتراف بها – لكنها ليست في معان بل في عمّان وتديرها فئة خارجة عن القانون والميثاق الوطني وثوابت الأردن، وتمسك بعنان الأمر في الحكم وتسيّر البلد بما يخدم مصالحها ويحقق نزواتها.

بينما أقرّ عدد من المحللين والخبراء بأنّ ما يحدث في معان هو رسالة تحذيرية من السلطة للشعب استباقا للحرب القادمة، والتي تشير كل المؤشرات إلى تورط الأردن فيها، كما عبّر عن ذلك وزير مسؤول "بأن ما يحدث في معان رسالة لكل الأردن"، أو ما صرّح به مصدر رفيع المستوى لوكالة رويترز بأن الحكومة تريد إسكات معان قبل أن تبدأ الحرب .

قصة مدينة

منذ بداية القرن الماضي ومعان – المدينة الواقعة في جنوب المملكة، وسكانها من عشائر الأردن العريقة- تتقدّم على المدن الأخرى بالدفاع عن هوية الأمّة و مصالحها، فقد استقبلت الأمير عبد الله بن الشريف حسين، وتعاقدت معه على تأسيس جيش للانتقام لما حدث مع العرب في معركة ميسلون، وكانت هي محطة انتقاله إلى باقي مدن الأردن، وعادت في مناسبات عديدة لتقدم موقفها الوطني، إلاّ أن الدور السياسي المعارض بدأته منذ أحداث عام 1989 حيث ثارت مع مدن الجنوب الأخرى وبعض مدن الشمال على الفساد السياسي آنذاك، والمتمثل بالسرقات الهائلة لبنوك وأموال الدولة وأدت ثورة الجنوب إلى إسقاط رئيس الوزراء – في تلك الفترة – زيد الرفاعي، ولجوء الملك حسين إلى الانتخابات والانفتاح الديمقراطي لتجاوز تلك الأزمة الخطيرة .

وشهدت معان بعد ذلك حالات احتجاج متعددة إلاّ أن أبرزها انتفاضة ال 96، التي شاركت فيها معان مع مدن الجنوب الأخرى وسميت "انتفاضة الخبز"، إذ كانت احتجاجا على رفع أسعار الخبز ومقررات صندوق النقد الدولي، وأدت إلى دخول الجيش إلى معان، وتفتيش عدد كبير من منازل الناس، واعتقال المئات من سكان الجنوب، والعشرات من السياسيين والصحفيين، والحكم على عدد كبير منهم بالسجن لمدد مختلفة.

وعادت معان في ال 98، لتسيّر مظاهرات حاشدة ضد العدوان الأمريكي على العراق، الأمر الذي تعاملت معه السلطة بشدة كبيرة، إذ شعرت أن معان

تخرق الصمت والقمع الذي تمارسه السلطة ضد القوى السياسية والشعبية في المدينة.

وما يجب ملاحظته هو تطوّر الوعي السياسي لدى عشائر المدينة منذ ال 98، حيث أصدرت عشائر المدينة بيانا بعنوان "ميثاق شرف" (نشرته صحيفة الميثاق الأردنية 7/نيسان/1998) تضمن الميثاق الميادىء السياسية التي قرّر شيوخ العشائر أنها تمثل النهج السياسي للمدينة و عاهدوا الله ألاّ يحيدوا عنه أكدوا فيه انتماءهم لدين الله أولا ثم للوطن ثانيا، وارتباطهم برباط العقيدة الإسلامية، ورفضهم للتطبيع مع الكيان الصهيوني، والتأكيد على انتمائهم للأمّة الإسلامية، ورفضهم للسياسات الحكومية منذ توقيع معاهدة وادي عربة، " إنّ معان كانت ومازالت تقف إلى جانب الأمة الإسلامية في قضاياها العادلة في تحقيق أمالها في التحرير والازدهار وتقف في وجه العنجهية الغربية والصلف الصهيوني، وإننا نعبر عن ضمير الأمة في التصدي للهجمة الشرسة على ديننا وقيمنا وأخلاقنا" (ميثاق الشرف، بند 2) ، كما رفض الميثاق كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني .

إن من الواضح في البيان السابق أنه لحظة تطوّر في الفكر الاجتماعي/ السياسي ذات صبغة إسلامية واضحة الدلالات في نضوج الوعي الديني والسياسي في المدينة، وبالتالي الحديث عن مدينة عشائرية تقدّم خطابا سياسيا وثقافيا للعالم تعبر فيه عن هويتها وأمالها، ويوقع عليه شيوخ العشائر والشباب المثقف؛ مما يعني حالة اجتماعية متقدّمة في العالم العربي .

وقد شهدت المدينة بعد ذلك نمو تيار إسلامي عريض، شكّل أبناء الدعوة السلفية الجهادية جزءا رئيسا منه، بالإضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين، وعلى الرغم من قلة عدد أفراد الدعوة الجهادية في المدينة إلاّ أنّ أثرها كان واضحا بين الناس ونشاطها كان كبيرا، مما أدّى إلى اعتقالات متعددة في صفوفها، و تحوّلت السنة الماضية إلى مواجهات كبيرة بين أبناء المدينة وبين قوات الأمن على أثر مجازر جنين، حيث استشهد أحد أبناء المدينة الشباب تحت التعذيب الوحشي عند الأجهزة الأمنية، وحدثت في جنازته مصادمات عنيفة جرى تعتيم إعلامي كبير عليها.

شرارة الأحداث الحالية

بدأت شرارة الأحداث الحالية في المدينة من اليوم التالي لمقتل الدبلوماسي الأمريكي فولي، حيث سارعت قوات الأمن إلى حملة اعتقالات واسعة شملت المئات، وفرّ المئات الذين لم يناموا في منازلهم خشية الاعتقال، وحدثت الاعتقالات في مدن عمان واربد والسلط ومعان والزرقاء، كما نشرت عدة صحف عربية شملت المئات من الناشطين الإسلاميين، وكانت الاعتقالات عبارة عن ترضية حكومية لأمريكا ومحاولة للتغطية على الفشل الأمني الثاني لها في الإمساك بأعضاء منظمة "شرفاء الأردن"، التي أعلنت مسئوليتها عن الحادث وقالت – في بيان لها نشرته صحيفة القدس العربي- أنّ هذه العملية الثانية لها بعد عملية قتل الصهيوني في عمان من السنة الماضية، وكان واضحا من البيان أنّه بعيد عن طبيعة الخطاب السياسي للتيار السلفي الجهادي، ورغم ذلك تركّزت الاعتقالات في صفوف هذا التيار.

ومن بين المطلوبين الدائمين في هذا التيار – في مدينة معان – الشيخ أبو سيّاف (محمّد الشلبي) وهو أحد أبرز دعاة السلفية الجهادية في معان، ومعروف بدعوته الدائمة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، و المطالبة بتحكيم الشريعة الإسلامية، وعلاقته الحميمة مع الشيخ أبو محمد المقدسي – أحد أهم المنظرين للتيار الجهادي في العالم – ومؤسس التيار في الأردن، والذي يطلق أبناؤه على أنفسهم مصطلح "الموحّدون" - ، إلاّ أنّه يؤخذ على أبي سيّاف وجماعته الشدّة، التي تمتزج بجرأة كبيرة !

كان أبو سيّاف متوجها في اليوم التالي لاغتيال فولي بسيارته إلى مدينة عمّان لينقل زوجته القعيدة إلى المستشفى الإسلامي، حين واجهته دورية شرطة طالبته بالتوقف، واكتشف أبو سيّاف أن هناك نية لاعتقاله فرجع بسيارته عائدا إلى معان، ووضعت له حواجز في الطرق، وعندما حاول الهروب من السيارة أطلقوا النار عليه وأصابوه في كتفه، وتمّ نقله إلى المستشفى الحكومي في مدينة معان، حيث جاء أبناء عشيرته ونقلوه من المستشفى إلى منزل والده، وبقي يتعالج هناك.

في هذه الفترة بدأ التوتر يتصاعد في المدينة وازدادت حدّة الغضب الشعبي من الإجراءات الحكومية، وأدّى الأمر إلى رفض أهالي المدينة تسليم أبنائهم دون ضمانات رفيعة المستوى، بعدم تعذيبهم في دائرة المخابرات العامّة (حيث يذكر شهود عيان أن الشباب المطلوبين كشفوا عن أجسادهم للناس فشاهدوا أثار التعذيب الباقية منذ شهور)، وعدم مشاركة الأمريكان في التحقيقات، ورفضت الحكومة هذه المطالب وبقيت قوات الأمن ترابط على أبواب المدينة، والوساطات والمفاوضات جارية، وهناك حالة من التردد لدى المسؤولين باقتحام المدينة، إلاّ أنّ عددا من المحللين والصحفيين يؤكّدون أن مقالا لروبرت فسيك في (الاندبندنت) البريطانية عن مدينة معان، وصفها فيه بالمستقلة أثار غضب الحكم في الأردن و قرر دخول المدينة، الأمر الذي أسفر عن مواجهات شديدة أدت إلى مقتل عدد كبير تشير بعض المصادر من داخل المدينة إلى 15 قتيلا بينهم 5 من رجال الأمن والباقي من المدنيين، استمرت المواجهات بين الاف الشرطة وأهل المدينة إلى ساعات طويلة، عجزت خلالها الشرطة عن انهاء الأمر، مما أدّى إلى انسحابها ودخول الجيش والقوات الخاصّة، وقد أكّد د. سعد أبو ديّة (استاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية) في الملتقى الوطني حول أحداث معان أنّه تمّ تغيير مدير الشرطة وتعيين حاكم عسكري للمدينة، كما أعلن حظر التجول في المدينة، و لجأ النظام إلى سلاح الجو لضرب عدد من الأحياء لتعاونها مع المختبئين، وهذه المرّة الثانية التي يتم فيها قصف جوي داخلي!! للسكان، بعد أحداث أيلول الأسود في ال 70.

وتمّ إلى الآن اعتقال العشرات وفق الرواية الرسمية، وهناك عشرات الجرحى، وعدد من القتلى، ممّا ولّد تساؤلات هائلة حول السبب في هذا الإصرار الحكومي على هذه المذابح، وعلى خلق حالة أمنية مخيفة في البلد، واعتقال المئات، وقد سبق ذلك اعتقال أعضاء لجنة مقاومة التطبيع، وهذا وذاك يطرح صيغة تساؤل رئيسة: الأردن إلى أين؟...

تدهور المشهد السياسي الأردني

اجتمع عدد كبير من القيادات الشعبية – على خلفية أحداث معان – في المركز العام لجماعة الأخوان المسلمين (11/11/2002)، والتقوا بوفد من أهالي مدينة معان – القاطنين في مدينة عمّان- وناقشوا الخطاب الرسمي حول الأحداث، وإدعاء الحكومة أنّ المطلوبين عبارة عن عصابة لترويج المخدرات والتهريب، وتبين أنّ المطلوبين هم من أفاضل الناس وقد شهد في الجلسة عدد كبير من الحضور على أخلاق المطلوبين، وعن براءتهم من الأوصاف التي كالها عليهم الإعلام الرسمي، وقد تحدّى رئيس جمعية المركز الإسلامي – في معان- الشيخ لافي قبّاعة الحكومة بإلقاء القبض على المهربين الحقيقيين وهي تعرفهم جيدا، وقد أكّد عدد من الحضور أنّ الذين لجأت لهم الحكومة للتوقيع على بيان تأييد هم المهربون وتجار المخدرات الحقيقيون والمدعمون من جهات عليا في البلد .

وانتهى الاجتماع إلى تشكيل الملتقى الوطني الأردني، وانتخاب لجنة برئاسة د. عبد اللطيف عربيات، وهو من الشخصيات الوطنية والإسلامية المعروفة والمعتبرة، و أرسلت اللجنة رسالة إلى رئيس الوزراء طالبته بسحب الجيش فورا من معان، وحمّلت الحكومة مسؤولية الأحداث، وعرضت وساطتها في الأمر، إلاّ أنّ تصريحات صحفية محسوبة على الأجهزة الأمنية، لم ترضها نتيجة الاجتماع، واعتبرت المسألة قضية سيادة وهيبة للدولة!!، فيما تستمر الفعاليات الشعبية الحذرة لمتابعة الموضوع من خلال الملتقى الوطني، وقد أكّد عدد كبير من الخبراء والمسؤولين أنّ هناك إرهاب أمني خطير، بل ذهب عدد من المطلعين إلى أنّ قانون الطوارئ مطبّق منذ أشهر في البلد، دون أن يعلن ذلك رسميا.

وفي تداعيات الحدث فقد تم اعتقال وإطلاق سراح كل من ياسر وسمير أبو هلالة الصحفيان من مدينة معان، على خلفية تسريب أخبار لقناة الجزيرة، كما لمّحت صحف رسمية – فيما يفهم أنّه تسريبات أمنية- و مسؤولون إلى احتمالية اللجوء إلى معاقبة كل من ليث شبيلات وصالح العرموطي(نقيب المحامين) وعبد المجيد ذنيبات (المراقب العام للأخوان المسلمين) على خلفية تصريحات إعلامية حول الموضوع، علما أنّ هذه الشخصيات تعتبر رموز المعارضة الإسلامية والوطنية، في حين أصدر الشيخ أبو محمّد المقدسي المختفي منذ فترة خوفا من اعتقاله بيانا حمّل الحكومة مسؤولية العنف الأخير ، وقد أصدرت جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان بيانات طالبت الجيش بالانسحاب الفوري من المدينة .

على صعيد آخر حدث تطور جديد من خلال رفض أهالي مدينة الكرك الوجود الرسمي والعسكري في جنازة أحد شهداء الأمن العام الذي قتل في الأحداث، وقاموا بطرد المسؤولين من الجنازة في إشارة سيايسة خطيرة مؤدّاها رفض عشائر الكرك لتوريط أبنائهم في القوات المسلّحة في مواجهة أخوانهم في مدينة معان، كما أنّ هناك معلومات عن توتر الأوضاع داخل أحياء المعانية (يقطنها مئات السكان من مدينة معان) مما قد يؤدي إلى تدهور الأوضاع

الأمنية والسياسية على المدى القريب أو المتوسط، وهذا بدوره يعيدنا إلى بيت القصيد في حالة وقوع الحرب وهو:

سؤال الاستقرار السياسي في الأردن

يرى كثير من المحللين أنّ كل المؤشرات تدل على تورط أردني رسمي في الحرب الأمريكية المتوقعة على العراق، من حيث المناورات المشتركة، والزيارات المتتالية للقيادات العسكرية الأمريكية، والنشاط الأمني الأمريكي في الأردن، والتعبئة الرسمية تحت شعار" الأردن أولا "، وإشارات لشهود عيان حول وجود كبير لقوات أمريكية في الأردن، وحالة القمع للحريات العامة منذ العهد الجديد، ناهيك عن تغييب السلطة التشريعية، واغتيال الإعلام الحر في الأردن آخرها إغلاق مكتب الجزيرة في عمّان.

كما أن هناك رؤية متداولة ومتوافقة لدى عدد كبير من المحللين أنّ ما يحدث في معان مرتبط بدرجة أساسية بمحاولة إغلاق ملفات أمنية قبل الحرب، ورسالة تهديد لكل المعارضة، خاصّة في ضوء العصا الغليظة التي يرفعها العهد الجديد في وجه الجميع ، و الاعتقالات الكبيرة الجارية على قدم وساق، وترشّح من مصادر متعددة أن المرحلة القادمة هي مرحلة اعتقالات على نطاق واسع ضد أبناء الدعوة السلفية الجهادية والإصلاحية في الأردن، وأن قوائم الاعتقالات باتت في صورتها النهائية . النظام يعتقد أنّ أمن وبقاء الأردن وسلامة حدوده هي بالتزامه بالخط الأمريكي والصهيوني، بينما المعارضة الشعبية الواسعة جدا، والتي تشمل الأردنيين من شرق الضفة وغربها يرون أن مصدر التهديد الحقيقي هو المشروع الصهيوني/ الأمريكي، والحرب القادمة على العراق، مؤهّلة لتفجير البلد في ضوء المؤشرات التالية :

عوامل اللاّ استقرار الإقليمي:

أحداث الأراضي المحتلة تلقي بظلال هائلة من التوتر في الساحة الأردنية، وبالإضافة إلى البعد الإسلامي فإنّ هناك ما يقارب من نصف سكان الأردن ذوي أصول فلسطينية، و الحس العام الحالي لديهم إسلامي مؤيد لحماس والجهاد، فأي تصعيد صهيوني في الحرب سيؤدي إلى توترات داخلية كبيرة، في ظل التطبيع الرسمي والنفوذ الصهيوني في داخل الأوساط السياسية الحاكمة .

في حالة ضرب العراق فإنّ هناك تعاطفا هائلا معه خاصة في مدن الجنوب الكرك ومعان والطفيلة وبعض مدن الشمال خاصة السلط ، بالإضافة إلى الاتجاه الإسلامي : جبهة العمل الإسلامي التي أصدر علماؤها قبل أيام بيانا يحرم ويجرّم مساعد الأمريكان والتعاون معهم ، التيار الجهادي الذي ينظر أبناؤه إلى الوجود الأمريكي في البلاد العربية على أنّه احتلال، وينظرون بعداء لأي نشاط عسكري أمريكي، بالإضافة إلى التيار السلفي الإصلاحي وجمعية الكتاب والسنة، والذين يرفضون الحملة الأمريكية على العراق . هذه التيارات الفاعلة والنشيطة في الساحة الاجتماعية والسياسية الأردنية ستدخل في صدام سياسي و قد تتطور الأمور، خاصّة إذا تسرّبت معلومات حول النشاط العسكري الأمريكي في الأردن .

- عوامل اللاّ استقرار السياسي الداخلية:

العهد الجديد، والدور المتزايد للبعد الأمني، و غياب الأفق السياسي في التعامل مع المعارضة، و التوافق مع التصورات الأمريكية بالكلية حول الموقف من الإسلام السياسي، حالة الأحكام العرفية من إلغاء الحريات العامة والاعتقالات دون محاكمة، حالات التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان، الهجمة على الحريات الصحفية، التعامل بروح أمنية مع الأحزاب والقوى السياسية، تهديد النقابات ومحاربتها .

بالإضافة إلى تنامي التيار الجهادي، بل وإعلان مصادر أمنية أمريكية حديثا عن أنّ أحد قيادات الصف الثاني في تنظيم القاعدة هو أبو مصعب الزرقاوي، و بأنه من قيادات تيار الموحدين في الأردن، يجعل هذا التيار في مدن كثيرة تحت المجهر ويعرّض أبناءه للاستهداف الدائم كما حدث مع أبو سياف مما يزيد من التوتر، وقد يؤدي الأمر إلى خلق حالة أمنية خطيرة، خاصّة في المدن العشائرية، والتي تشكل القوامة الرئيسة للجيش الأردني . بالإضافة إلى ما سبق وجود مخضرمين في السياسة الأردنية من رموز الحكم سابقا، مؤيدين ومتحالفين مع مبدأ البعد القومي العراقي، والذين لن يقبلوا بأي دور أردني ضد العراق .

عوامل اللا استقرار الاقتصادي

تشكل العوامل الاقتصادية بعدا رئيسا في العلاقة الأردنية العراقية، فالعراق أكبر سوق استهلاكي للأردن، إذ يستورد جزءا رئيسا من الصادرات الأردنية، بالإضافة إلى منحة النفط العراقية والأسعار التفضيلية للأردن، والتي توفر على البلد وعلى المواطن تكاليف هائلة، كما أن سوق النقل الحيوي القائم بين البلدين مهدد بالانهيار، مما سيؤدي وفق تحليلات اقتصادية معتبرة إلى زيادة نسبة البطالة في حال وقوع العدوان من 14% إلى 20% ، مما يزيد حالة البطالة والفقر والحرمان وجيوب الفقر، خاصة في مدن أردنية مثل السلط ومعان والكرك والطفيلة، وهذا يزيد من درجة التوتر والغليان الشعبي .

عوامل اللا استقرار الاجتماعي

العوامل السابقة تلقي بظلالها على المجتمع الأردني، وتؤثر على الحالة الاجتماعية، فالأردنيون من أصل فلسطيني، كانوا ينظرون إلى العراق دائما كبعد إسلامي يسند مشروع التحرير، ولن يقبلوا بسهولة عدم التعبير عن مواقفهم الرافضة للعدوان عليه، ولن يقبلوا من باب أولى أية مشاركة أردنية، فإذا ارتكب الصهاينة أية أعمال عدوانية لحظة الحرب ضد الفلسطينيين، سيؤدي إلى حالة من الغليان في الأردن.

كما أنّ الأردنيين من أصل أردني تربطهم مشاعر قوية مع العراق عبروا عنها في مناسبات سياسية كثيرة، ولن يتقبلوا أي دور ضد العراق، وسيكونون عامل ضغط على أبنائهم في الجيش والأمن، كما حدث مرات عديدة في السابق.

بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية المتدهورة، وازدياد معدلات الفقر والبطالة والحرمان، والفوارق الطبقية الهائلة بين القصور الفارهة وجيوب الفقر المتنامية، في بلد تشكل نسبة الشباب النسبة الكبرى من سكانه، وتشكل الأحداث الإقليمية والمحلية استفزازا كبيرا له .

في ظل ضغط أمني وتغييب للحريات وإلغاء لمساحات الحوار، وغياب

الحكمة السياسية القادرة على جس نبض الشارع، وتدهور الحالة الديمقراطية، فإنّ البديل هو عمليات مسلّحة وعسكرية واحتجاجات ثورية واحتقانات سياسية، قد تأخذ الجمل بما حمل في النهاية.

ولعل هذا هو الجواب الذي يحمله الشارع العربي على السؤال عن دوره وعن وجوده، فالشارع قد حاول أن يعبر عن نفسه سلميا، لكنهم أبوا، وأصرّوا على محاولة اغتيال هويته ووعيه، وبالتالي لن يجد طريقا سوى نقل السياسة من الواجهة إلى السرية ومن السلم إلى العنف ومن اعتبار الخطوط الحمراء إلى إلغائها نهائيا.. في ضوء هذه المؤشرات فإن معان تطرح أسئلة كبيرة على الاستقرار السياسي في الأردن، بل وعلى العالم العربي، وتثير نقاط لابد أن نناقشها !

النوايسة: حكومة الأردن دبرت فتنة "معان"

إسلام أون لاين. نت/ 18-11-2002

اتهمت عشيرة النوايسة الأردنية بمحافظة الكرك المتاخمة لمدينة معان الحكومة الأردنية وأجهزة الأمن بتدبير الأحداث الدامية التي شهدتها معان مؤخرا، وأسفرت عن مصرع 2 من أفراد الأمن العام من أبناء العشيرة نفسها.

كان الجيش الأردني قد اقتحم "معان" فجر الإثنين 11-11-2002 بحثا عن عناصر من الإسلاميين في أعقاب مواجهات عنيفة الأحد 10-11-2002 بين قوات الأمن والإسلاميين.

وأصدرت العشيرة بيانا الإثنين 18-11-2002 جاء فيه "أن الحكومة الأردنية والأجهزة ذات العلاقة هي التي حاكت هذه المؤامرة ودبرتها في ليل بهيم لأسباب معروفة، خدمةً منها واستحقاقاً عليها لجهات أجنبية وأحداث جسام باتت واضحة، وتغطية على عجزها الكامل".

واتهم البيان الحكومة أيضاً بأنها منحازة لأعداء الوطن، وأنها مستمرة في مصادرة الحقوق، وقمع الحريات.

ووصف بيان النوايسة أحداث "معان" بالفتنة الكبرى، وطالب "بوقف العدوان المتكرر على مدينة معان الصابرة، وسحب الجيش وقوات الأمن". وقال البيان: "نرفض بشدة وحزم وضع أبنائنا في جميع أنحاء الأردن وفي كافة المؤسسات في مواجهة بعضهم البعض، ونحمّل الحكومة تبعات ومسئولية هذه الفعلة النكراء".

وشدد البيان على ضرورة أن يلقى مرتكبو هذه الفتنة والجريمة جزاءهم العادل. وأعربت عشيرة النوايسة عن تضامنها مع أهل معان، وبحسب بيان العشيرة فإن أبناءها يترحمون على أرواح الذين سقطوا خلال الأحداث الأخيرة.

يشار إلى أن مسيرة احتجاجية خرجت الثلاثاء 12-11-2002 في المزار الجنوبي في الكرك عند وصول جثماني رجلي الأمن النوايسة، وقام المواطنون بهدم مركز أمن المزار